



Organization for the Prohibition of Chemical Weapons
Twenty-Second Session of the Conference of the States Parties

Statement by
DR. ALI GEBRIL
Permanent Representative of Libya to the OPCW

The Hague, 27 November – 1 December 2017

**بيان الوفد الليبي امام الدورة 22 لمؤتمر الدول
الأطراف لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
lahay 27 نوفمبر - 1 ديسمبر 2017**

السيد الرئيس،
السيد المدير العام،
السيدات والسادة أعضاء الوفود الموقرين،

يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم باسمي وباسم وفد ليبيا بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لدوره مؤتمر الدول الأطراف الثانية والعشرين. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب المنتخبين لهذه الدورة. ولا يفوتي في هذه المناسبة أن أعرب عن بالغ التقدير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد أحمد أزمجو، وكافة موظفي الأمانة الفنية على جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية، الأمر الذي نصبو إليه جميعاً. وكما يسرني أن أتوجه بخالص الشكر إلى سعادة السفير السيد أسترنج على قيادته الناجحة لدوره المؤتمرات السابقة.

السيد الرئيس ،

أن مسألة ملف مخزون السلاح الكيميائي الليبي هي مسألة كانت مبعث قلق عميق على المستوى الوطني وحتى الإقليمي والدولي، ما فتئ شبحها يهدّد السلامة العامة في أرجاء ليبيا ومحيطها البيئي على مدى سنوات.. ، قدر لهذا الملف أن يعالج بنجاح وقد وصل إلى محطته النهائية بسلام.

اسمحوا لي السيد الرئيس، السيدات والسادة أن أطلعكم على أهم المراحل التي مر بها هذا الملف:

- كانت ليبيا من الدول التي قررت التخلص من جميع مكونات ترسانتها الكيميائية، وانضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في سنة 2004، معلنة عن مخزون يُقدر بـ 24 طناً من غاز الخردل ومئات الأطنان من السلائف الكيميائية ، وبذلك فقد أصبح يتعين عليها وفقاً لأحكام الاتفاقية الالتزام بتدمير كل ما أعلنت عنه.
- خلال شهر أكتوبر 2010، كانت قد انطلقت أنشطة التخلص الأولية من غاز الخردل الكبريتي غير أن هذه الأنشطة سرعان ما توقفت على إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية في فبراير 2011.
- أُستؤنفت مجريات التعاطي مع الملف بحلول سنة 2012، وقد تزامن ذلك مع تطور جديد أحاط بالملف، مفاده اكتشاف ذخائر كيميائية مليئة بغاز الخردل، لم يكن قد أعلن عنها ضمن الإعلانات الأولية، وهو ما أضاف عيناً ثقيلاً على كاهل هذا الملف.
- قامت ليبيا بوضع خارطة طريق للتخلص من جميع مفردات المخزون الكيميائي لديها. وقد انبثقت عن ذلك الخطة الوطنية ذات الصلة، المشتملة على ترتيبية وآلية تنفيذ مجريات التدمير والجدول الزمني لذلك. وتهدف إلى التخلص من جميع مكونات الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، طبقاً لأحكام الاتفاقية، مع إعطاء أولوية قصوى لمواد الفئة (1) لخطورتها، على أن يتم تنفيذ هذا العمل

بمراعاة المعايير الوطنية وباستخدام الطرق التقنية المناسبة و بما يتلاءم مع الإعتبارات البيئية ومبادئ السلامة العامة.

- بحلول شهر مايو 2013، أكملت ليبيا تدمير مخزون الخردل الكبريتى السائب المعبراً في صهاريج منقولة، مستخدمة نظرية التحلل المائي المتراافق مع التحبيط الكيميائى.
- مع مستهل سنة 2014 حققت ليبيا نجاحاً معتبراً تمثل في تدمير الذخائر والقنابل الكيميائية المليئة بغاز الخردل وذلك باستخدام تكنولوجيا التفجير الحراري، مستفيدة من الدعم اللوجستي والمساندة الفنية المقدمة من دول أطراف في الاتفاقية (وهي الولايات المتحدة الامريكية وكندا و المانيا).

السيد الرئيس،

- وعلى صعيد إتلاف السلاائف الكيميائية تمكنت ليبيا من قطع أشواط طويلة، غير أن الظروف المحيطة ببرنامج التخلص من الكميات المتبقية من هذا المخزون؛ مثل عدم توفر التكنولوجيا المناسبة ، فضلاً عن الأخطار البيئية التي تشكلها هذه المواد على السلامة العامة والمحيط، إضافة إلى الأوضاع الأمنية الإستثنائية التي كانت سائدة في ليبيا آنذاك، فإن هذه الأسباب في مجملها قد أثقلت بظلالها الكثيفة على مسارات الأداء وشكلت تحديات جمة تتعدّر معها سبل المضي قدماً في برنامج التخلص والوفاء بالأجل المحدد له.
- وتحسباً لأى تطورات لا تُحمد عقباها، قد تُفضي إلى المساس بالمخزون والتأثير على أمنه المادي، ولا سيما إذا وقع جزء منه أو كله في أيادي جماعات خارجة عن القانون أو المنظمات الفاعلة غير الحكومية، وإذا كان ذلك من شأنه أن يهدد السلامة والأمن المحلي والإقليمي.. وحيث كان من الأهمية بمكان المسارعة إلى اتخاذ تدابير إستباقية للحيلولة دون نشوء هذه التداعيات المحتملة، قامت السلطات الليبية في يوليو 2016 بنقل السلاائف الكيميائية من المنطقة الوسطى إلى شمالي البلاد في خطوة جريئه شابها الكثير من التحدى والمجازفة.
- وبمقتضى سلسة من القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي للمنظمة وقرار دولي من مجلس الأمن مفادها مساعدة ليبيا فنياً ولوجيستياً، بموجب شراكة دولية داعمة، في التخلص من بقايا السلاائف الكيميائية، وذلك من خلال السماح بنقل المخزون المتبقى لديها وترحيله عن طريق البحر إلى خارج أراضيها للتخلص منه وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً في إتلاف النفايات الكيميائية.
- وعلى هذه الخلفية تمت بتاريخ 27 أغسطس 2016، عمليات تحميل شحنات السلاائف الكيميائية المقدّرة بحوالي 500 طن، وترحيلها إلى خارج ليبيا، وبتاريخ 6 سبتمبر تم وصول السلاائف إلى ميناء بريمن بألمانيا على متن الباخرة الدنماركية المخصصة، وجرى نقل شحناتها إلى مرفق التخلص بمدينة مونستير بحضور مفتشي المنظمة ومراقبين عن الجانب الليبي.
- وبتاريخ 22 نوفمبر 2017 تم الانتهاء من عمليات التخلص في مرفق مونستر بألمانيا من ما تبقى من الأسلحة الكيميائية بشكل تام.